



للود قضية



محمود علي رشيد

engmaharshed@gmail.com

القطاع الخاص.. في مهب الريح

سمعنا كثيرا عن تصريحات حكومية بإيجاد حلول جذرية للقطاع الخاص وأخرها عن تصريح الحزمية الاقتصادية والحلول التي لا وجود لها على أرض الواقع، لا من البنك المركزي أو من البنوك المحلية أو من الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نحن على وشك الاستيقاظ من حلم كورونا ومتجهين إلى عالم الواقع ما قبل الأزمة ومرورا بواقع مرير لا يعلمه إلا الله. وبدأت الاتصالات المزعجة من البنوك والشركات التمويلية وملاك العقار وجهات أخرى للحاليتهم بحقهم التعاقدية.

لا شك أن هذه الشركات لا تستطيع الوفاء بدفع التزاماتها المتركمة عليها بعد العودة للحياة الطبيعية ويبدو أن القطاع الخاص متجه نحو الإفلاس أو الدمار. وإلى نحو ما يقارب من 60 ألف كويتي من العاملين في القطاع الخاص مصيرهم الطرد من وظائفهم حتى بعد دعم الحكومة لهم، ونحو 15 ألف كويتي صاحب عمل نحو دمار شركاتهم ومصيرهم الأقرب إلى السجن. علما أن الحكومة ستقوم بدعم العاملين الكويتيين في السبب الثالث والخامس بنحو 240 مليون دينار، بواقع ستة شهور رواتب إضافية للمسجلين بالباب الخامس أصحاب الأعمال، والباقي سيذهب لشركات القطاع الخاص وليس للمسجلين بالباب الثالث وتكون كمبادرة من الحكومة للشركات لعدم إنهاء خدمات العاملين الكويتيين لمدة 6 أشهر.

ومن الواضح أن الأزمة ستطول إلى آخر سنة 2020 أو أكثر، وتوجه الوافدين نحو السفر بشكل يومي إلى بلدانهم والشركات نحو الإغلاق وتوجه الحكومة نحو تغيير التركيبة السكانية وعدم استقرار القطاع الخاص. وأن جميع الأنشطة سوف تتأثر بلا شك (المطاعم - المكاتب الإدارية - المكاتب الهندسية - مكاتب الحمامة - المصانع - الورش الحرفية - العيادات - الصالونات و...) آخره من مشاريع صغيرة ومتوسطة والكبرى أيضا) في المقالة السابقة امتدحتنا الجهات القائمة على إيجاد الحلول لهذه القطاعات ولكن طول انتظارها حتى يومنا هذا، لا نستشير بالخبر وأن الكارثة آتية لا محالة. من الآخر خذوا مكاتبنا ومحلاتنا ومشاريعنا ومصانعنا وسددوا التزاماتنا وأبرئوا ذممتنا تجاه الحكومة كمشاريع صغيرة ومتوسطة، وعند ملاك العقار والبنوك والشركات التمويلية، لأننا سوف نقوم بتسجيل أنفسنا في ديوان الخدمة المدنية للعمل بالقطاع الحكومي الآمن ونترك القطاع الخاص قريبا حتى نعيش.

ننقل لكم الرسالة الأليمة من أصحاب القطاع الخاص وأصحاب العمل الحر.

صراحة



عادل نايف المزعل

Adel.almezal@gmail.com

حافظوا على الغالية الكويت

أصبح لدينا وللأسف في الكويت تخبط وضياح لأننا عشقنا الغلام كما الخفافيش لا نستطيع الصمود أمام نور الفجر ولا نعمل إلا يستار من ظلال الليل الدامس الحال السور والقضايا التي تسم سمعة الكويت في المحافل الدولية وهي الاتجار بالبشر، فقد تم ترحيل أعداد كبيرة من الوافدين من مخالفي الإقامة، فمن الذي أتى بهم وأحضرهم إلى الكويت وتركهم ضائعين في الشوارع؟! وكم أخذ من كل واحد منهم نظير عدم المماعة؟! وكم أخذ منهم نظير الإقامة أو نقل الإقامة وهؤلاء هؤلاء من لهم؟! القضية ليست التخلص من هؤلاء المخالفين انما البعد الإنساني الذي غفله تجار الإقامة، وتعالوا إلى وزارة الشؤون لتروا العجب العجيب وكم المصائب والمرتبين الذين يعيشون بيننا، وآلاف التصاريح تعمل عن طريق الأسسولة والتزوير، وأعداد كبيرة من الموظفين تمت إحالتهم إلى النيابة العامة بعدما وردت أسماؤهم في قضية ختم «لا مانع» وبنزوير عقود حكومية ورشاوى طالت كل مجال حتى أصبح الكويتي ضريرا لا يبصر طريقه وسط الظلام الدامس فضاء الطريق وضاع العباد، فما الحل لهذا الفساد؟

الحل هو القانون وسيادته والتشهير في كل وسائل الإعلام بالفاسدين ونشر أسماء المرتشقين والمنتهقين، فالسجن قد لا يكون رادعا في كل الأحوال أما التشهير بنشر أسماء كل مسؤول كائنًا من كان بعد إدانته حتى يعرف القاصي والداني حجم الإساءة التي لطح بها سمعة الكويت ناصعة البياض.

وقد قرأنا جميعاً أن النيابة أمرت بحجز قيادي بوزارة الداخلية يتلقى رشوة بخصّة النائب البنغالي لمدة 21 يوما وإحلاته إلى القضاء المركزي وتحديد حبس النائب البنغالديشي ومحاسب شركته وقيادي هيئة القوى العاملة، وكذلك أصدرت محكمة التمييز حكما نهائيا بتغريم إحدى الشركات العقارية بمبلغ 107 ملايين دينار ومصادرة الأموال والعقارات الملوكة للشركة وحبس 14 مسؤولا بالرشوة لمدة 10 سنوات بتهمته غسيل الأموال، ويأذن الله لن تكون الكويت مفراتة للأفلاكين.

إن طهارة ثوب الكويت مسؤوليتنا جميعا ولن نستطيع أن نخفي ونعيش بالظلام ونحن مبصرون، وأن الأوان أن نسلط الضوء على هؤلاء ونشهر بهم، فأذني يريد بالكويت سوءا علينا أن ننمحه وننتجراً منه. أن انهيار منظومة القيم في بعض الدول يجب ألا نسمح بأن تنتقل عدواه إلى الكويت، فبلدنا ليس مزرعة أو عزبة لاحد ولا أحد فوق القانون، كما قال صاحب السمو الأمير حفظه الله.

قال تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). اللهم احفظ بلدي الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه، وأبعد يا رب هذا الوءاء عن بلدي الكويت وبلاد المسلمين والعالم أجمع.. اللهم آمين.

بعد 38 عاما، عادت قضية أزمة المناخ إلى المشهد السياسي والمالي والاقتصادي والتي أحدثت شرخاً بالحالة الاقتصادية آنذاك في عام 1982 بسبب ارتفاع أسهم «سوق المناخ» إلى مستوى يقارب الميزان المالي للبورصة الرئيسية، وبذلك تعثر سداد هذا الارتفاع الكبير «فهوت» السوق بكل المتداولين وعاشت الكويت أزمة «سوق المناخ» والركود الكبير! واليوم تأتي «بورصة» غسيل الأموال التي تعصف بالحالة الاقتصادية ترزما مع قضايا سياسية واجتماعية ومالية متركمة تهدد الحالة الاقتصادية بانفجار هائل «لا سمح الله» فهل نحن هذه الأيام نعيش حالة انهيار جديد بالاقتصاد الكويتي بسبب التلاعب والعبث البشري الذي شهده اقتصاد البلاد عام 1982 في بورصة «سوق المناخ» الذي

مساحة للوقت



طارق إدريس

الحالة الاقتصادية.. 38 عاماً من المناخ حتى الجائحة!

المناخ، وتضرر صغار المستثمرين وعاشت البلاد حالة كساد، ودخلت في دائرة «المقاصد»، واليوم هل نشهد هذه الحالة نفسها ونحن لدينا هيئة «نزاهة» تطارد فساد «ضعيفي» النفوس الذين نهبوا المال العام وعاثوا فسادا ماليا واجتماعيا عظيما ولايزالون في دائرة

طفي على كل مقاييس الاسواق المحلية والاقليمية وخلق مشكلة اقتصادية «عالية»! لقد عانت الكويت في تلك الفترة ودخلت ازمتها الاقتصادية إلى منحى اجتماعي وامني وسياسي عصف بالكثيرين وهرب من المشهد العام العديد من تجار بورصة «سوق

قارعة الطريق



هادي العنزي

سمو الرئيس والملفات الحمراء

hadialenzi@yahoo.com

تبرما و«تعلطما» المترصدون، ولتعود الحركة انسيابية كاقضل عهدوما السابقة.

جميع دول العالم أغناها وأفقرها، أكثرها وأقلها، انكبت على وجهها تكافح جائزة كورونا، بمناعة القطيع، بالحجر المنزلي أو المؤسسي، بالوعود والدراسات، بالسجن والهراوات، إلا في الكويت، لم يكن الوءاء وحده مصدر الحدث، بل

تبرما و«تعلطما» المترصدون، ولتعود الحركة انسيابية كاقضل عهدوما السابقة.

جميع دول العالم أغناها وأفقرها، أكثرها وأقلها، انكبت على وجهها تكافح جائزة كورونا، بمناعة القطيع، بالحجر المنزلي أو المؤسسي، بالوعود والدراسات، بالسجن والهراوات، إلا في الكويت، لم يكن الوءاء وحده مصدر الحدث، بل

الاتهام وتتداول مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك الاعلام الرسمي والشعبي اخبارهم وفسادهم! وهل سنبقى نتفرج على مشهد النهاية من بعيد ام ان الحقيقة ستظهر اليوم قبل فوات الأوان؟! وتبقى قضايا تاريخية مماثلة عاشها الناس عام 1956 حتى 1959 ألا وي تجارة «جتي» الاراضي خارج التنظيم التي تم بيعها للناس ذلك الوقت هي شبيهة اليوم بحالة «فساد» كبرى حصلت ببيع «قرباب» الكويت عبر بورصة «الرمال» التي حدثت امام الملاء ثم بورصة «العقار» وازماته المتلاحقة وحتى لا تغرق سفينة الاقتصاد نقول: كانت«سفن الغوص» قديما نشون في النقع حتى لا يتراكم عليها «الثو» لذلك نحن نطالب بالخصص لحماية الاقتصاد ونقول يجب ان نشون سفينة الاقتصاد!

أصبح مزاجه العام، وللشفافية المؤسسية والشعبية هامش كفيلا بتحقيق الرؤية الكافية للحكم والتقييم.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، دبلوماسي عركته ملفات الشرق الأوسط المتشابكة، وأزماتها الطاحنة لسنوات طوال، تعامل معها بصبر وأناة ونفاذ بصيرة، ليترك في كل ملف منها منارة للكويت وضاعة، وكلمة طيبة رددتها قلوب صادقة، وراي سيد لا يختلف عليه اثنان ذوا عدل، فكيف به الحال وهو يتعامل مع ملفات وطنه الساكن في أعماقه، إنه لحمل كبير ومسؤولية ثقيلة، وظرف استثنائي بالغ الدقة، ولكن لا ضير فهذا قدره، وتلك مهمته الأسمى التي ارتضى بنفس طائعة راضية، ولا قلق على من اتخذ من الوطن نهجا، والدستور بأدواته سلاحا، وسمو الأمير قائدا ومعلما ومرشدا.. وكان الكويت ادخرت «اليد البيضاء» لهذه الأيام.

«يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات والغرامة تساوِي ضعف قيمة ما أعطى أو وعد به بحيث لا تقل عن خمسين دينارا كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره وعدا أو عطية لأداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ويسري هذا الحكم ولو كان العمل المنصوص عليه في الفقرة السابقة لا يدخل في أعمال وظيفته المرتشي، ولكنه زعم ذلك أو اعتقده خطأ».

كما يسري حكم المادة ولو كان المرتشي يقصد عدم أداء العمل أو عدم الامتناع عنه. وجريمة الرشوة كغيرها من الجرائم لايسد أن تتوافر بآركانها ركن مادي وركن معنوي بالإضافة إلى ركن مفترض هو كون الجاني موظفا عاما، والموظف العام كما جاء بالمادة بمعناه الواسع الشامل حتى ولو غير مختص بل زعم اختصاصه أو اعتقد خطأ باختصاصه، والركن المادي يتمثل في جميع وسائل الاتجار بالوظيفة العامة فتقع الجريمة إذا طلب أو قبل الموظف العام وعدا أو عطية لأداء عمل أو الامتناع عنه من أعمال وظيفته وتستوي أن تكون الرشوة له أو لغيره وتستوي أن تكون الرشوة تقودا أو أي مزايا عينية أو أي فائدة يحصل عليها الموظف العام أو يوعدها مادية أو غير مادية كترقية ولا يلزم تسلم الموظف هذه العطية بنفسه بل يكفي تسليمها لشخص آخر يعلمه الموظف المرتشي أو لم يعلمه ولكن وافق عليه وقام بالعمل المطلوب.

بالإضافة للركن المادي لايد أن يتوافر الركن المعنوي للجريمة والقصص الجنائي المطلوب توافره في جريمة الرشوة هو قصد عام بمعنى أن يتألف من إرادة الموظف الفاعل بتنفيذ نشاطه الإجرامي مع علمه بجميع عناصر الركن المادي المكون للجريمة، وبالتالي لكي تتحقق جريمة الرشوة يجب أن يتطلب الموظف أو يأخذ وعدا وهو يعلم أن الأخذ أو الطلب أو الوعد هو مقابل لفعل أو الامتناع عن فعل يقع في دائرة اختصاصه الوظيفي أو ما في حكمه، ويسري حكم الرشوة على العمل خارج وظيفة المرتشي إذا علم خطأ أنه داخلها فعل أو زعم ذلك أو ادعى كذبا للحصول على الرشوة، ولايد أن يكون الركن المادي سابقا على أداء العمل المطلوب.

فيما كان قبول الموظف العام على العطية أو الهدية لاحقا لأداء العمل فقد اقردها للشرع نضا خصوصا ملحقا بجريمة الرشوة وفق القانون أن يكون الموظف قد أدى العمل ومن ثم قبل الهدية كمكافأة على أداء عمله.

كما جرم القانون كل من طلب أو قبل لنفسه أو لغيره وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول على أية سلطة عامة أو على ميزة من أي نوع. ويعاقب الرأشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي إلا أن تقديرها للظروف فقد خفف القانون العقوبة على الرأشي والوسيط إذا كان الرأشي صاحب حق. واعي القانون كلا من الرأشي والوسيط من العقاب إذا أخبر السلطات العامة بالجريمة ولو بعد تملأها وترد إليه الرشوة المدفوعة. وبهذا فقد استغنى المشرع بالنص والتوسع على كل أشكال الرشوة وعقابها لخطورتها ومساسها بمصالح الأفراد ومآثرها على ثقة المواطن بالدولة وقضاء على الإفساد الإداري وتحفيزها على الصالح العام. (حفظ الله الكويت وأميرها من كل مكروه).

رؤية



محمد مطلق الدجيني

غسيل الأموال

@mmaldgani

al.dujaini@hotmail.com

وذلك مصداقا لمضمون القاعدة الفقهية: كل ما كان أصله حرام فهو حرام. ونحن هنا نشير إلى تاريخ غسيل الأموال لانتشارها بشكل غريب وجديد في مجتمعنا ومظاهرها كثيرة من مسابقات للهجن والأغانم وما يسمى بالفشنينات، والأهم من هؤلاء وما دفعني للكتابة ظهور رجال أعمال وهميين كالفقاعات، ولا أحد يدري عن مصدر أموالهم إلا من القصص الهمومية، وبعدها نكتشف تحويلهم للنهبية ويطهر لهم بعض الشركاء من المنتفذين ورجال سلطة وشخصيات مهمة، وأبرز ما يؤلمني بعض السياسيين

وتعد جريمة غسيل أو تبيض الأموال من التحديات التي لا تواجه حكومة بعينها بل العالم أجمع نظرا لتشعب أنشطة أصحاب الأموال القذرة التي يريدون دمجها داخل اطار قانوني يمنع مطاردتهم ويضفي شرعية على تعاملاتهم. إسلاميا، قال تعالى (ولا تكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون). لقد حرم الله سبحانه وتعالى جميع مصادر الأموال الحرام ودعا إلى التجارة في المال الحلال الخالي من أي دنس

للسطور عنوان



نبیخة العصفور

التفاعل الاصطناعي والوعي الحسي للأفراد

@family_science

الصناعة الحياتية، وفي الصناعة البشرية تكمن في غرس القيم والأخلاقيات الحميدة والسلوكيات الرأفة في عملية التربية والتعليم لدى البشر، فعندما تكون التكنولوجيا مصدر تفاعلنا الاجتماعي والنفسي كبشر وسخر علمنا بأوسع أبوابه دون وعي مستتر بالعواقب فماذا ننظر من انعكاسات تفقت بالفرد والأسرة والمجتمع؟ نلاحظ في الآونة الأخير الكثير من البشر من يوثق الحوادث المرورية دون وعي حسي للموقف، ومنهم من يوثق

فالتكنولوجيا سلاح ذو حدين: إيجابي وسلبي، فلما يقل الزاوع الديني وتندم القيم الأسرية ويضعف دور الوالدين في الحوار المباشر مع أبنائهم، كما يندم دور الإعلام والمدرسة في نشر الوعي والإرشاد التكنولوجي في الاستخدام والاستهلاك، حينها تظهر الانعكاسات السلبية للتكنولوجية على الحياة البشرية، أما في حال عكس ما سبق فسنستجني ثماراً تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها. إن التكرار عملية جليلة من شأنها